



البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧م

المركز الرئيسي: الرياض

هاتف ٣٠٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
ص.ب. ٣٥٣٣ الرياض ١١٤٨١
المملكة العربية السعودية
saib.com.sa



التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المنتهي في ٢٠١٧/١٢/٣١ م

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة:

تتألف لجنة المراجعة في البنك السعودي للاستثمار من خمسة أعضاء، منهم اثنان غير تنفيذيان من مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من خارج المجلس.

- أعضاء لجنة المراجعة:
 - محمد العلي / رئيس اللجنة / عضو مجلس إدارة مستقل
 - فؤاد الصالح / عضو مجلس إدارة مستقل
 - صالح الخليفي / عضو من خارج مجلس الإدارة
 - عبدالله العنزي / عضو من خارج مجلس الإدارة
 - مناحي المريخي / عضو من خارج مجلس الإدارة

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية:

- التأكد من جودة ودقة الأنظمة المحاسبية والبيانات المالية.
- التوصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراجعي الحسابات والموافقة على أتعابهم ، والإشراف على مهامهم.
- تسوية أية خلافات بين الإدارة ومراجعي الحسابات بشأن التقارير المالية.
- الموافقة المسبقة على جميع خدمات المراجعة وغير المراجعة مع مراجعي الحسابات.
- توكيل محام مستقل، وتعيين المحاسبين، أو غيرهم، لتقديم المشورة للجنة، والمساعدة في المراجعة، والاستعانة بهم في التحقيق.
- مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتقديم المشورة والتوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
- ضمان التواصل الفعال والتنسيق مع لجنة المخاطر لتسهيل تبادل المعلومات، والتغطية الفعالة لجميع المخاطر المحتملة، والمخاطر الناشئة، وإجراء أي تعديلات لازمة لتطوير حوكمة المخاطر في البنك.
- توفير قنوات التواصل ما بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.
- التوصية على تعيين رئيس المراجعة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة ولجنة الترشيحات وتحديد المكافآت المالية لرئيس المراجعة الداخلية.
- ممارسة الإشراف على الرقابة والتحريات الخاصة عند الضرورة.

مسؤوليات إعداد القوائم المالية:

- مراجعة القضايا والتقارير المحاسبية الهامة، بما في ذلك العمليات المعقدة وغير العادية، ومراجعة العمليات التقديرية، والمستجدات التنظيمية والمحاسبية، ومعرفة وتقييم أثرها على البيانات المالية.
- مراجعة القوائم المالية السنوية، والنظر فيما إذا كانت عادلة، بما يتفق مع المعلومات المتاحة لأعضاء اللجنة، وتوافقها مع المبادئ المحاسبية الصحيحة المتعارف عليها.
- مراجعة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، ونتائج المراجعة الخارجية مع الإدارة والمراجعين الخارجيين قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الآراء واقتراح التوصيات بشأنها.
- التواصل مع الإدارة و المراجعين الخارجيين لمعرفة أية صعوبات قد يواجهونها أثناء عملية المراجعة ومراجعة كافة المراسلات المكتوبة التي تمت ما بين المراجعين الخارجيين والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة (management letter) أو بيان الفروقات التي لم يتم تسويتها.

مسؤوليات الالتزام:

- الإطلاع على البرنامج السنوي للالتزام في البنك.
- الموافقة على التقرير السنوي للالتزام الصادر عن البنك إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.
- استعراض النتائج التي تم التواصل إليها والمدرجة في تقرير تقييم الالتزام بالصيغة التي قدمتها لجنة الالتزام المنبثقة عن الإدارة، وتقديم التوصيات.



- التأكد من ائصال مدونة أخلاقيات العمل لموظفي البنك ومراقبة الالتزام بتلك القواعد.
- تقييم برامج الالتزام في البنك ومدى استيفائها للمتطلبات القانونية وفعاليتها بطريقة منتظمة، وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي قصور، والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.
- مراجعة تقارير الالتزام الربع سنوية الصادرة من الشركات التابعة، ورفع التوصيات اللازمة بشأنها إلى المجلس.

مسؤوليات مراقبة نظم تقنية المعلومات:

- تحديد الضوابط الرقابية المناسبة للحصول على البيانات المالية الموثوقة من نظام البنك الآلي، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي سيتم استعراضها مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين:
 1. طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية والأمنية التي يمارسها البنك على نظم تقنية المعلومات، والكشف عن نقاط ضعفها.
 2. التوصيات الرئيسية المرفوعة من المراجعين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات، وآلية استجابة الإدارة العليا، بما في ذلك وضع جدول زمني للعمل على تطبيق التوصيات الرامية إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر العالية في نظم التحكم، والإشراف على الأنشطة الرئيسية.
- التأكد من فعالية البنك في تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية، ومعالجة نقاط الضعف المتعلقة بنظم تقنية المعلومات.
- مراجعة النتائج أو التوصيات الرئيسية الواردة من المراجع الداخلي والخارجي فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات.

فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية:

إن الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه على مستوى البنك. يتضمن نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

إن نطاق وحدة الرقابة الداخلية حيادي ومستقل عن الإدارة التنفيذية حيث يشمل تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك. جميع الملاحظات الهامة والجوهرية المنبثقة عن أعمال الرقابة الداخلية يتم رفعها في تقارير إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة البنك. تقوم لجنة المراجعة بمراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي تم تحديدها وقياسها بهدف الحفاظ على مصالح البنك.

يتم بذل جهود منسقة ومتكاملة من جميع وحدات وإدارات البنك لتحسين بيئة الرقابة على المستوى العام من خلال المراجعة المستمرة وتسهيل الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. أوكلت إلى كل وحدة من وحدات البنك وتحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تصحيح أوجه القصور في الرقابة التي تم تحديدها من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين، وعدد من وحدات الرقابة الأخرى على مستوى البنك.

قامت الإدارة العليا للبنك بتبني إطار عمل متكامل للرقابة الداخلية على النحو الموصى به من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال تعليماتها بشأن ضوابط الرقابة الداخلية.

تم تصميم النظام الرقابي الداخلي للبنك بشكل يضمن اطلاع مجلس الإدارة على كيفية إدارة المخاطر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. إن أنظمة الرقابة الداخلية مهما وصلت إليه احترافية تصميمها لن تقوم بمنع أو كشف جميع أوجه القصور في الرقابة، علاوة على أن التقييمات الحالية لمدى فاعلية الأنظمة لفترات مستقبلية تخضع لقيود قد تصبح معها ضوابط الرقابة غير ملائمة نتيجة للتغيرات في المتطلبات والامتثال للسياسات والإجراءات.

استنادا إلى نتائج الاختبارات والتقييمات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية من قبل وحدة الرقابة الداخلية التي تمت خلال العام، تعتبر الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي ملائم ومناسب ويتم تنفيذه ومراقبته على نحو فعال. ولتعزيز الرقابة تقوم الإدارة بعمل تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلي للبنك.



البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

رأى لجنة المراجعة:

استنادا على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠١٧م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر. ترى لجنة المراجعة سلامة وفاعلية كفاءة الضوابط الرقابية، وأنه لم يتضح وجود ملاحظات جوهرية بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للبنك للعام المالي ٢٠١٧م.

وفي الختام، تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والإقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية بعدم وجود قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١م ونشرات النتائج المالية السنوية، علما بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى ملاءمة تصميمه وفاعلية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيدا مطلقا.

محمد العلي
رئيس لجنة المراجعة